



التابع في كتاب مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح
سنن الإمام ابن ماجه لمحمد بن علي الأتيويبي (ت ١٤٤٢ هـ)

أ.د. أحمد سهام رشيد

Ahmed_Rashed@aliraqia.edu.iq

طه صبيح محسن علوان

taha.s.mohsin@aliraqia.edu.iq

الجامعة العراقية / كلية الآداب



Al-Tawaabi‘ in the book Mashariq al-Anwar al-Wahhaja wa Mataali‘ al-Asrar al-Bahhaja in the Commentary on Sunan al-Imam Ibn Majah by Muhammad ibn Ali al-Atiyubi (d. 1442 AH)

*Prof. Dr. Ahmad Siham Rashid
The Researcher Taha Subaih Mohsen Alwan
College of Arts ALIraqia University*



المستخلص

اشتمل البحث على مبحثين؛ حُصص الأول بترجمة الشیخ الأتیوبی، من حيث اسمه ونسبه وشیوخه وتلامیذه ومؤلفاته، ونبذة عن حیاته. أما المبحث الثاني فصصته للتوایع، وقد توزع على ثلاثة مطالب: غنی الأول منها بدراسة العطف، وأمّا الثاني تناول النعت، وأمّا الثالث فكان للبدل، واختتم البحث بخاتمة واهم نتائج الدراسة.

الكلمات المفتاجية: التوایع ، مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن ابن ماجة ، محمد بن علي الأتیوبی .

Abstract

The study comprises two sections. The first is dedicated to the biography of Sheikh al-Ethiopi, covering his name, lineage, teachers, students, works, and a brief account of his life. The second section is devoted to grammatical dependents (*al-tawabi'*), divided into three topics: the first addresses conjunction (*al-'atf*), the second discusses the adjective (*al-na't*), and the third focuses on apposition (*al-badal*). The research concludes with a summary of the most important findings.

Keywords: Supplements in the Book of the Shining Lights and the Rising of the Radiant Secrets In Explanation of the Sunan of Imam Ibn Majah By Muhammad ibn Ali al-Atyubi.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على إمام المعلمين والمتعلمين، أمّا بعد: فهذه دراسة نحوية تتناول التتابع في كتاب مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه. ويعدّ الأتيبي سجلاً زاخراً بالقواعد النحوية وتطبيقاتها، كما أنّ الأتيبي يُعدّ من أبرز العلماء الذين أحسنوا بسط القول في شرح هذه القواعد، وبيان عللها، وتقديم الحجج لتأييدها. وقد أظهر براعةً ملحوظة في مناقشة الاجتهادات النحوية وتوجيهها؛ فكان يعرض تلك الاجتهادات، فيخالف بعضها مُشيرًا إلى ما يعتريها من ضعف أو بُعد عن المنطق النحوي، ويوافق بعضها الآخر مضيفًا إليه ما يقويه من علل وحجج.

وقد صدرت توجيهات الأتيبي عن ثقافة واسعة مكنته من النظر في الآراء النحوية من زوايا متعددة، مما أضفى على آرائه قوّةً ورصانة، وجعلها تسير في انسجام مع الأحكام النحوية وما يتصل بها من علوم أخرى، كالدلالة والتفسير.

ولمّا لتوجيهات الأتيبي النحوية من مكانة وأثر، فقد شرعت في استخراج المسائل النحوية من كتاب مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، فجمعت عدداً كبيراً منها شمل أبواب المرفوعات، والمنصوبات، وال مجرورات، والتتابع. ثم رأيت أن أخصّ هذه الدراسة بباب التتابع؛ رغبةً في تركيز الجهد على جانب واحد، والإحاطة به من مختلف جوانبه.

اتبع في هذه الدراسة منهجاً قائماً على رصد الآراء النحوية المتعلقة بالتتابع كما وردت عند الأتيبي، ثم عرضت أقواله في كل مسألة، محللاً ومناقشاً، مع متابعة بعض آرائه، والرّد على بعضها الآخر، وبيان ما اختاره من أقوال، والأدلة التي استند

إليها، أو العلل التي ساقها تأييدها لرأيه. كما حرصت على تتبع تعليقاته عند الحديث
النبي - على كثرتها - ونقلت أقوال النحوين في كل مسألة، مبيناً مذاهبهم وحجتهم،
مع الإحالة في الحواشى إلى مصادرهم المعتمدة، مقروناً ذلك بالأمثلة التوضيحية.

المبحث الأول

التعريف بالشيخ الإتيويبي

- ١- اسمه ونسبة: محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي، الولوي^(١)، نسبة إلى دولة إثيوبيا (الحبشة) هضبة مرتفعة غرب اليمن بينهما البحر، وعاصمتها أديس أبابا، ويقال: الإثيوبي-بالثاء - نسبة إلى إثيوبيا، وتحولت من تسمية (الحبشة) إلى إثيوبيا وصارت جمهورية^(٢)، وقد نبه رحمة الله- أنَّ الصواب حسب لغة أهل البلد بـ(الباء) (إثيوبيا)^(٣).

٢- ولادته ونشأته^(٤) : ولد عام (١٣٦٦ هـ) في إثيوبيا، نشاً وترعرع في كنف والده الأصولي المحدث الشيخ علي بن آدم (ت: ١٤١٢هـ) ، فأحسن تربيته ، وحبب إليه العلم، فنشأ محبًا للعلم الشرعي منذ صغره ، وكان لوالده الفضل الكبير بعد الله في تنشئته نشأة صالحة، وفي إنضمامه إلى كوكبة طلبة العلم الجادين، وقرأ القرآن على والده في مبكر حياته .

- ٢ طلبه للعلم^(٥): "من بعد والده أكمل القرآن عن الشيخ محمد قيو، وقرأ كتب العقائد المقررة في بلاده، وكتب الفقه الحنفي المقرر فيه ك(مختصر القدوري) مع شروحه، و(كنز الدقائق مع شرح العيني)، و(توكير الأ بصار مع شرحه)، وغيرها من الكتب، وقرأ كتب أصول الفقه (المنار) وشروحه وحواشيه، و(التوضيح لصدر الشريعة) مع شرحه، و(لب الأصول)، وغيرها من الكتب، وأخذ عن الشيخ محمد

سعید بن علی الدّری بعضاً (الصّحیحین) ، والنحو والصرف والبلاغة ، والمقوّلات في العشر ، وآداب البحث والمناظرة ، وأصول الفقه ، وقرأ على غيره من المشايخ والعلماء كتب النحو ك(الفواكه الجنية) للفاكهي ، و(ألفية ابن مالك) ، وشرح ابن عقیل ، وحاشیة الخضري على الألفیة ، و(مغني اللبیب عن کتب الأعارات) مع مراجعة حاشیتی الدسوقي ، والأمیر ، و(شافیة ابن الحاچب) مع شروحها ، وغيرها من کتب النحو ، وكتب الصرف أخذ جملة منها ك(مراجح الأرواح) ، و(تصریف العزی) ، و(البناء) ، و(لامیة الأفعال) ، وغيرها من الكتب ، فعلی الرغم من کثرة هذه الكتب إلّا أنّ من نکر هذه المعلومة لم یذكر لنا عمن أخذ الكتاب الفلانی أو العالم الفلانی ؛ لأنّ طبیعة الدراسات الشرعیة القائمة على الإجازات العلمیة استطیع أنّ أقول لربما اخذها اتباعاً عن شیخ أو شیخین والله اعلم .

٣-شیوخه^(٦) : تلقی الشیخ العلم عن جمیع علماء عصره وبلده، سأذکر أشهورهم:

- ١-العلامة محمد بن زید بن محمد یاسین الإتيوبي الدانی (ت: ١٣٩٥ هـ).
- ٢-العلامة المحقق ، والمفسر محمد ثانی بن حبیب الإتيوبي (ت: ١٤٠٩ هـ) .
- ٣-الشیخ محمد یاسین بن محمد عیسی الفادانی المکی (ت: ١٤١٠ هـ) .

٤-تلامذته^(٧) : ليس للشیخ تلامیذ محدد فقد درس الفقه والأصول والعربیة مثلاً في الجامعات وغيرها من حلقات العلم ، فتلامذته أكثر من أن تحصر بعدد ولكن هناك من صرّح بأنّه أخذ العلم على الشیخ ومنهم :

- الشیخ أحمد بن عمر الحازمي .
- الدكتور سالم بن صالح العمّاري .
- أبي همام محمد بن علی البيضاني .

٥- مصنفاته:

أولاً: في الحديث وعلومه:

- ١- ذخيرة العقبى في شرح المجبى أو غاية المنى.
- ٢- مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه (وفيه بحثا).
- ٣- البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج.

ثانيا: اللغة العربية وعلومها:

- ١- فتح القريب المجيب في شرح مدنى الحبيب من يوالى مغني الليبب.
- ٢- فتح الكريم اللطيف شرح أرجوزة التصريف.

ثالثا: العقيدة:

- ١- بغية طالب السعادة شرح إتحاف أهل السعادة.
- ٢- الدرة الرضية.
- ٣- المنة المرضية شرح الدرة المضية.

رابعاً: الفقه وأصوله :

- ١- المنحة الرضية في شرح التحفة المرضية في الأصول.
- ٢- التحفة المرضية في نظم المسائل الأصولية.

٦-أقوال العلماء فيه^(٨) :

- ١ الشيخ محمد بن عبد الله بن سبيل (ت: ٤٣٤ هـ) إمام وخطيب المسجد الحرام وعضو هيئة كبار العلماء -رحمه الله-، فقد وصفه بأنه: عالم جليل، ومحدث كبير، وقال: " وقد عرفنا فضيلته، فلمسنا فيه سعة العلم والصلاح والتقوى، والبعد عما لا يعني، والاشغال بالعلوم الشرعية تدريساً وتتأليفاً، على منهج سليم، و معتقد صحيح، وله مؤلفات كثيرة مهمة ونافعة في فنون متعددة".
- ٢ الشيخ الدكتور صالح بن عبد الرحمن الحصين (ت: ٤٣٤ هـ)، رئيس شؤون الحرمين -رحمه الله-، إذ وصفه بأنه: " شهر بالعلم الغزير في العلوم الشرعية والعربية، ولا سيما في علم الحديث الذي يُعد علماً فيه، وله مؤلفات نافعة ميسرة للطلبة، كما عُرف بالخلق الكريم والزهد والورع والغفوة، وسلامة التوجه وقبوله ومحبته من يلتقي به ويعرفه".
- ٣ الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل (ت: ٤٣٢ هـ)، رئيس الهيئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى -رحمه الله-، وقد أشتبه عليه بأنه: " غني عن التعريف؛ لما منحه الله من شخصية مرموقة، وما جبله الله عليه من مكارم الأخلاق، وما أعطاه من العلوم الشرعية من التفسير والحديث والفقه وغيرها، وله المؤلفات العديدة، في الفنون المفيدة".
- ٤ الشيخ عبد الله بن محمد بن عبيد رئيس محكمة التمييز بمكة المكرمة -رحمه الله- ، وقد نعته بالعالم الفاضل حسن السيرة والسلوك، باذلا للعلم تدريساً وتتأليفاً، مستقيماً الحال، مشهوراً بين طلاب العلم وأهله، يقيم بمكة المكرمة منذ أكثر من اثنين وعشرين عاماً، وخلال هذه المدة لم يعرف عنه إلا كل خير.

٧- سيرته ونشاطه في العلم:

كان ذا خلق حسن جم ، يعرفه كل منجالسه ، وكان يعامل طلابه على أنهم إخوانه ، ولا يفرق بين أحد من طلابه ، وكان يحافظ على وقته حتى أنه في مجئه وذهابه يراجع المنظومات التي يحفظها ، وكان في سعة صدر في مناقشته والآراء التي تعرض عليه ، وكان محبًا للتأليف والكتابة ، والإفادة ، وكان يبكي ويتحسر على عدم استطاعته إكمال شرح جامع الترمذى بسبب اعتلال صحته وقوته ، ويقول : لن أستطيع إكمال شرح جامع الترمذى ، وكان محافظاً لوقته ، وعدم صرف شيء من الوقت للعوارض ، والأشغال الدنيوية إلا بقدر الحاجة^(٦).

كان ضابطاً للعلم ، ويرخص أن يبين لطلبه سبل ضبط العلم وإتقانه، يقول^(٧):

يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَأَبْدَ فِي ذَا الْعِلْمِ أَنْ تُتَقْنَهُ
فَإِنَّمَا الْحُجَّةُ عِنْ الْقَوْمِ الْحِفْظُ وَالْفَهْمُ وَحُسْنُ الْعَوْمَ

وكان ذا تحصيل علمي قوي والناظر في كتبه يجد ذلك ، ومن خلال شرحه لأحاديث (صحيح مسلم) ، و(جامع الترمذى) ، و(سنن النسائي) ، وغيرها .

وكان موافقاً بين التدريس والتصنيف ، وكلاهما كان له أثر في إبرازه وإتقانه للعلم ، وكان في بلده إمام محدث فقيه نحوى يدرس الكتب الستة والتفسير والنحو ، ثم انتقل إلى مكة والتحق بمعهد الحرمين المكي طالباً ، وكان يدرس العلم بمكة لمدة أربعة وثلاثين عاماً ، وكان يدرس في دار الحديث ، ومسجد الأبرار بمكة المكرمة.

وفاته :

توفي في يوم الخميس ٢١ من شهر صفر لعام (١٤٤٢هـ) بمستشفى (النور) بمكة ، وصل إلى عليه بالمسجد الحرام بعد صلاة العشاء ، ثم دفن بمقبرة شهداء الحرم بـ(الشرايع)^(٨).

المبحث الثاني

التابع

لم تكن التتابع مجموعة في باب نحوٍ واحدٍ حينما وضع سيبويه كتابه وللهذا قد أشار إليها بقوله : "هذا باب مجرى العنت على المنعوت ، والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك"⁽¹²⁾.

ويُعد ابن السراج أول من تتبه على التتابع بمعناها النحوي ، فهو أول من وضع هذا التقسيم حين قال : (هذه تتابع الأسماء في اعرابها)⁽¹³⁾، ولكنه لم يتطرق إلى تعريفها، وقد يكون الرمانى أول من تطرق إلى تعريف التتابع تعريفاً تحوياً، وذلك بقوله: "التابع : وهي الجارية على اعراب الأول"⁽¹⁴⁾.

وعرفها الزمخشري بقوله: " هي الأسماء التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب : تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف"⁽¹⁵⁾.

كما عرفها ابن يعيش بأنّها : "الثانى المساوية للأول فى الإعراب بمشاركتها له في العوامل"⁽¹⁶⁾.

وحدها ابن عقيل : "هو الاسم المشارك لما قبله في اعرابه مطلقاً"⁽¹⁷⁾.
وعرفها الشريف الجرجاني بأنّها : الأسماء التي يكون اعرابها على سبيل التبع لغيرها ، وهي خمسة اضرب : تأكيد، وصفة، وعطف بيان، وعطف بالحروف⁽¹⁸⁾.
وعرفها أيضاً بقوله : "كل ثان اعرب بأعراب سابقه من جهة واحدة"⁽¹⁹⁾.

ولكون التتابع تتبع في اعرابها ما قبلها من ألفاظ لذلك ، فهي قد تأتي مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو قد تكون مجزومة ، وللهذا قد أفردنا لهذا الموضوع فصلاً

مستقلاً عما سبقه ، وسندرس في هذا الفصل ما وجدنا عند الاتيobi من توابع وذلك على النحو الآتي:

أولاً: العطف:

المطلب الأول - عطف البيان

قال الإتيوبي: "وقوله: (مُحَمَّدٌ) بالجَرِ صفة لسيِّد، أو عطف بيان له، أو بدْلٌ"⁽²⁰⁾.
 وهو على قسمين عطف البيان: وهو تابع موضع المتبوعه إنْ كان معرفة بـأَنْ يرفع
 الاشتراك الحاصل فيه، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، أو مخصوص إنْ كان
 المتبوع نكرة، فيقل الاشتراك الحاصل فيه، نحو: هذا خاتم حديد⁽²¹⁾، وهذا مذهب
 الكوفيين والزمخشري⁽²²⁾، وجوزوا أنْ يكون منه قَالَ تَعَالَى: ﴿مِنْ وَرَآءِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى
 مِنْ مَاءِ صَدِيدٍ﴾⁽²³⁾، واختاره ابن مالك⁽²⁴⁾، ومنع ذلك البصريون، وأوجبوا فيه
 البديلية، وبخصوص عطف البيان بالمعارف⁽²⁵⁾.

وهذا المصطلح من مصطلحات الخليل وتطور عند تلميذه سيبويه⁽²⁶⁾، وذكر
السيوطى هذا المصطلح عن البصريين أنهم يترجمون له، ولا يترجم عند الكوفيين⁽²⁷⁾.
والقسم الثاني هو عطف النسق : وهو تابع يتوسط بينه وبين متبعه أحد حروف
العطف⁽²⁸⁾، والعطف من عبارات البصريين، والنسرق من عبارات الكوفيين⁽²⁹⁾،
وحرروف العطف نوعان: أحدهما: ما يقتضي التشيرك في اللفظ والمعنى، أما مطلقا
من غير قيد، وهو "الواو" و "الفاء" و "تم" و "حتى" وأمّا مقيداً فهو: "أو"، و "أم"
وشرطهما أن لا يقتضيا إضراراً، ورجحه ابن مالك⁽³⁰⁾.

واثنيهما: ما يقتضي التشيرك في اللفظ دون المعنى، أمّا لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله، وهو "بل" عند الجميع، ولكن عند سيبويه⁽³¹⁾، وأمّا لكونه يثبت لما قبله ما انتفى عما بعده وهو "لا"⁽³²⁾، والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه وهو رأى جمهور النحاة⁽³³⁾.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول هو أنَّ "محمد" في جملة "مررت بسيدنا محمد" يمكن أن يكون عطف بيان أو بدلاً، اعتماداً على السياق والمعنى المقصود، و إذا كان الهدف هو توضيح وتخصيص "سيدنا"، فإنَّ "محمد" يكون عطف بيان، وإذا كان "محمد" هو المقصود بالحكم، وكان "سيدنا" وصفاً له، فإنَّ "محمد" يكون بدلاً.

المطلب الثاني - العطف على اسم إنَّ.

عن عبد الله بن مسعود: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، قال: "إنما هما اثنان: الكلام، والهدي، فأحسن الكلام كلام الله، وأحسن الهدي هدي محمد، ألا وإياكم ومحديث الأمور، فإن شر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلاله، ألا لا يطولن عليكم الأمد، فتقسو قلوبكم، ألا إن ما هو آت قريب، وإنما بعيد ما ليس بآت، ألا إنما الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيرة، ألا إن قتال المؤمن كفر، وسبابه فسوق".

قال الإتيובי: "(وسِبَابُهُ فُسُوقٌ)" يحتمل أن يكون بحسب "سبابه" عطفاً على اسم "إنَّ" ، وفسوق عطف على خبرها، ورفع الأول أيضًا عطفاً على محل اسم "إنَّ" (٥٧/٢). إنَّ من النحوين من يرى أنَّ الحروف الناسخة لا تستوي في جواز العطف على موضعها، بل الجواز مقتصر على (إنَّ)، و (لكنَّ)، و (أنَّ) بعد العلم أو ما في معناه على المختار، والعلة عنده هي موافقتهم لمعنى الابتداء، بخلاف الأحرف الأخرى: (ليَّ) و (لَعْلَ) و (كَأْنَ) التي تغير المعنى عن الابتداء، فلا يجوز في المعطوف على اسم هذه الثلاثة - أي: ليَّ ولَعْلَ وَكَأْنَ - إلَّا النصب، ولا يجوز الرفع لا قبل الخبر ولا بعده؛ لأنَّ معنى الابتداء قد يغير بدخولها، بخلاف "إنَّ وأنَّ ولكنَّ" فإنها لا تغير معناه، ... وتلخيص هذه المسألة أنَّ نصب المعطوف بعد الخبر وقبل الخبر جائز في الجميع، وأما رفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله في "إنَّ ولكنَّ" باتفاق، " وأنَّ"

بعد العلم أو ما في معناه على المختار، ... فإن قلت: ما وجه رفع المعطوف على اسم (إن) وما الحق بها؟ قلْتُ: مذهب المحققين: أنه مبتدأ مذوق الخبر، لدلالة خبر "إن" عليه، وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات^(٣٤).

والقول بجواز العطف هو رأي الأكثري من البصريين، وهو كذلك قول الكسائي، ومن أخذ بمذهبه من الكوفيين^(٣٥)، قال سيبويه: "و(لكن) المتشلة في جميع الكلام بمنزلة (إن)"^(٣٦).

ومِمَّن وافق سيبويه في هذا المذهب كل من: المبرد^(٣٧)، وابن السراج^(٣٨)، والسيرافي^(٣٩)، وغيرهم^(٤٠)، قال ابن يعيش: "و(لكن) لا تغير معنى الابتداء، ف فهي وسيلة (إن) في ذلك، أكثر ما في الأمر أنَّ فيها معنى الاستدراك، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف، فجاز أنَّ يعطى على موضعها"^(٤١).

وقال الرضي: « وإنما كانت (لكن) مثل (إن)؛ لأنَّ معنى الابتداء بعدها لم يزل؛ لأنَّ الاستدراك في الحقيقة معنى راجع إلى ما قبله، لا إلى ما بعده، إذ هو حفظ الكلام السابق »^(٤٢).

بينما ذهب بعض النحوين إلى الجواز مطلقاً، وأجروها مجرى (إن)، والعلة عندهم أنهما متساويان في العمل والمعنى، ومتقاربان في اللفظ، ومن الذين قالوا بذلك: ابن جني، الذي انتصر لسيبوه في جواز الحمل على موضع (أن) في آية (وأذان)، إذ يقول: "والقول فيما بعد مع صاحب الكتاب لا عليه، ساماً وقياساً، ... فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على قوله: (أني تخشعت بعدهم)، وهو يريد معنى (أن) المفتوحة"^(٤٣).

وقال ابن خروف: "ولذلك جاز الرفع بعد الخبر في (أن) لما لم يتغير فيها معنى الابتداء، ولم تدخل في الخبر معنى زائداً، ولم يُراع كون الكلام معها بتقدير اسم، كما ذهب إليه جماعة من المتأخرين" (٤٤).

ونسب ابن هشام إلى المحققين القول في: (إن زيداً قائم وعمرو) إنه لا يجوز العطف على الموضع؛ لأنَّ الطالب للرفع الابتداء، وقد نسخ ب(إن)؛ لأنَّها من نواسخ الابتداء، فقال: "والمحققون على أنَّ رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حذف خبره، أو بالعطف على ضمير الخير، وذلك إذا كان بينهما فاصل، لا بالعطف على محل الاسم، مثل: (ما جاءني من رجل ولا امرأة) بالرفع؛ لأنَّ الرافع في مسألتنا الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ" (٤٥).

بعد استعراض الآراء النحوية المختلفة حول العطف على محل "إن"، يمكن ترجيح القول بجواز العطف على محل "إن"، وهو الأكثرية والمدعوم بأدلة لغوية و نحوية، مع مراعاة السياق، و يجد هذا الرأي دعمه في أقوال العديد من النحاة، مثل سيبويه والكسائي وابن جني، ويعتمد على أساس لغوية ودلالية مقبولة في الدرس النحوي.

المطلب الثالث- العطف على الضمير المرفوع المتصل

العطف على الضمير جارٍ مجرى الظاهر في صحة عطفه والعطف عليه، والعطف عليه فيه نظر عند النهاة .

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: "مَا أَقْدَمَكَ يَا أَبَا الْوَلِيدِ؛ فَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ وَمَا قَالَ مِنْ مُسَاكِنِتِهِ فَقَالَ: ارْجِعْ يَا أَبَا الْوَلِيدِ إِلَى أَرْضِكَ، فَقَبَحَ اللَّهُ أَرْضًا لَسْتَ فِيهَا وَأَمْثَالُكَ" ^(٤٦).

قال الإتيובי: (لَسْتَ فِيهَا وَأَمْثَالُكَ) بالرفع عطفاً على اسم "ليس"، وفيه العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون تأكيد بالضمير المنفصل، وهو جائز؛ لوقوع الفصل بينهما بالجار والمجرور ^(٤٧).

قال السندي: (وَأَمْثَالُكَ) بالرفع عطف على اسم ليس والنصب على المعية بعيد معنى قوله: (هو الأمر) أي اعتقدوا فيه ^(٤٨).

وهي من المسائل التي اختلف فيها النهاة بين الاجازة والمنع ^(٤٩)، والأخير هو رأي البصريين الذين ذهبوا إلى منع عطف الضمير المتصل المرفوع بدون وجود فاصل او توكييد إلا في ضرورة الشعر ^(٥٠)، وأجاز ذلك الأخفش كما نقل عنه في اعراب، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمَ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَلِحًا فَلَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْرَنُونَ﴾ ^(٥١)، فنص على أن (الصابئون) عطفاً على المضمر في (هادوا) ^(٥٢)، وحسن الفصل عنده ^(٥٣)، وجوزه المبرد مع قبه ^(٤) وتابعه في ذلك الزجاج ^(٥٠)، وابن السراج ^(٥١)، وابو علي الفارسي ^(٥٧)، وابن جني ^(٥٨)، وعلتهم في ذلك؛ أنه لا يجوز عطف الاسم على الفعل نحو: (قام وزيد)، وأما إذا كان الضمير : (قمت وزيد)، فالله عطف هنا يكون على جزء الفعل ، والفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، فإذا قلت: (قم وزيد) من دون توكييد، أو فصل توهם أنك عطفت اسمًا على فعل ، وهذا غير جائز ^(٥٩).

أمّا الكوفيون فيجوزن ذلك مطلقاً بتأكيد أو بدعونه وذكروا أنَّه قليل في كلام العرب والفصل عندهم أحسن^(٦٠)، وحجتهم في ذلك أنَّه ورد في كلام العرب، ومن ذلك قول جرير:

ورجا الأخيط من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا^(٦١)
الشاهد فيه: (أب) عطفه على الضمير في : (لم يكن)، ولا ضرورة فيه؛ لأنَّه كان يمكنه نصبه على المفعول^(٦٢).

وقول عمر بن أبي ربيعة:
كُلْتَ إِذْ أَقْبَلْتَ وَزَهَرْ تَهَادَى كَنْعَاجِ الْمَلَأِ تَعْسَفَ رَمْلَا^(٦٣)
الشاهد فيه: (وزهر) عطفه على الضمير المتصل في (أقبلت) من غير ضرورة؛
لأنَّه كان يمكنه نصبه على المفعول معه^(٦٤).

وقد ورد ذلك في القرآن الكريم من ذلك قال تعالى: ذُو مَرَّةٍ فَاسْتَوَى ⑥ وَهُوَ بِالْأَكْفَرِ
الْأَعُلَى ⑦ .^(٦٥)

يتضح مما سبق أنَّ الإتبي مؤيد لما ذهب إليه الكوفيون ، من جواز العطف على الضمير المرفوع يُظهر أنَّ مذهب الكوفيين أقوى حجة من مذهب البصريين، نظراً لكثرة ورود العطف على الضمير المرفوع المتصل في النصوص العربية.

لا يُعتبر ورود العطف على الضمير المرفوع المتصل ضرورة، بل هو شائع في الشعر والنصوص العربية، كما يقال؛ بل قال ابن هشام : " وهو فاشٍ في الشعر "^(٦٦)، وأنَّ البصريين والковيين يتلقان على استحسان الفصل والتوكيد في العطف على الضمير المرفوع المتصل، ولكنَّ الكوفيين يرون جواز ذلك بدون فاصل.

يُعتبر مذهب الكوفيين أقوى حجة نظراً للدلائل النحوية واللغوية التي يستندون إليها، وهو ليس بضرورة، وفي هذه الحديث دليل للكوفيين على جواز العطف على المرفوع

المتصل بدون التأكيد، أما مذهب البصريين فيجب نصب المعطوف على أنه مفعول معه.

المطلب الثالث

النعت

"هو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً، مسقاً لتصنيص أو تعليم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيده"⁽⁶⁷⁾، وهذه الزجاجي بقوله: "والصفة مصطلح بصري"⁽⁶⁸⁾، والنعت مصطلح كوفي⁽⁶⁹⁾، وهذا المصطلحان يتناوبان نفس الدلالة⁽⁷⁰⁾.

أو تابع يتقدم على متبعه، فيوصفه أو يوصف ما هو من سببه، وهو في اتحاده مع منعوته كالشيء الواحد، فهو يكمل متبعه أو معنى متبعه أو فيما يتعلق فيه، وبهذا الشرط خرج النسق والبدل فهما لا يكملان متبعيهما لأنهما لم يوضعواقصد الإيضاح، كما وخرج بقيد الدلالة البيان والتأكيد فهما لا يدلان على متبعيهما ولا فيما يتعلق به⁽⁷¹⁾.

والنعت على أقسام ثلاثة: حقيقي ومجازي وسببي، ويعنينا هنا النعت الحقيقي وهو "الجاري على ما قبله، الرافع لضمير، نحو: جاء زيد العاقل، ومررت برجل عالم"⁽⁷²⁾، ولابد لكل نعت من موافقة المنعوت في وجه من أوجه الإعراب، وفي التعريف والتتكير، والأصل في النعت أن يكون مشتقاً كأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأسم التقضيل وصيغ المبالغة، وقد يجيء على غير الأصل، كمجيء اسم جاماً، نحو: مررت برجل ذي مال⁽⁷³⁾.

وجاء النعت عند الإتيوبي بما يلي:

أولاً: إضافة الصفة إلى موصوفه:

عن عبد الله بن مسعود: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قال: "إنما هما اثنان: الكلام، والهدي، فأحسن الكلام كلام الله، وأحسن الهدي هدي محمد، لا وإياكم ومحدثات الأمور، فإن شر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بيعة، وكل بيعة ضلاله".^(٧٤)

ذكر الإتبي أنَّ (إياكم ومحدثات الأمور) من إضافة الصفة إلى الموصوف: أي الأمور المحدثة".^(٧٥)

إنَّ إضافة الشيء إلى نفسه وإلى موصفه من المسائل الخلافية يرى البصريون عدم جوازها، فالإضافة عندهم إنما يراد بها تعريف الجنس وتخصيصه، والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص؛ لأنَّه لو كان معرفاً لكان مستغنياً عن الإضافة اسمه إلى اسمه، فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متقدماً ولذلك حمل البصريون ما ورد من شواهد على هذا من الإضافة على حذف المضاف وإقامة صفتة مقامه^(٧٦)، والبصريون ومن وافقهم من النحاة يؤلون الآيات المذكورة على حذف موصوف^(٧٧). قال ابن يعيش: "الصفة والموصوف شيء واحد، لأنهما لعين واحدة، فهذا قلت: جاءني زيد العاقل"، فـ"العاقل" هو زيد، وـ"زيد" هو العاقل، ألا ترى أنك إذا سئلت عن كل واحد منهما، جاز أن تفسره بالآخر، فتقول في جواب "من العاقل": "زيد"، وفي جواب "من زيد": "العاقل". فإذا كانت الصفة والموصوف شيئاً واحداً، لم يجز إضافة أحدهما إلى الآخر، فلا تقول: "هذا زيد العاقل"، وـ"هذا عاقل زيد" بالإضافة، وأحدهما هو الآخر".^(٧٨)

ويرى الكوفيون إلى جواز هذه الإضافة إذا اختلف اللفظان لوروده في القرآن الكريم وكلام العرب كثيراً.^(٧٩)

وحيتهم في ذلك قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَيْنَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ أَتَقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾⁽⁸⁰⁾

على تقدير: الدار الآخرة، وكذلك قول بشامة بن منزٍ:

أَنَا مُحَيِّكٌ يَا سَلْمٍ فَحِيَّنَا وَإِنْ سَقِيتْ كَرَامَ النَّاسَ فَاسْقِينَا⁽⁸¹⁾.

الشاهد فيه: سقيتْ كرام ، والأصل فيه " وإن سقيت الناس الكرام ، فقدم الصفة وجعلها نوعاً مضافاً إلى الجنس⁽⁸²⁾.

يتبين مما سبق أنَّ الإتيوبي قد تابع الكوفيون في جواز إضافة الصفة إلى موصوفها، وأنَّ هذا مطرد كثيراً في القرآن وكلام العرب ، وهو أيضاً شائع عند النحاة، ونحن نميل إلى هذا القول لأنَّ إضافة الصفة إلى موصوفها من الأساليب الفصيحة والاستدلال بالإصول الثابتة التي هي المرجع لهذا العلم⁽⁸³⁾.

المطلب الثاني-الجر صفة

"عَنْ سَالِمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- رَجُلًا يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاةِ، فَقَالَ: إِنَّ الْحَيَاةَ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ"⁽⁸⁴⁾.

قال الإتيوبي: "وجملة "يععظ أخاه" في محل جر صفة لـ "رجل"⁽⁸⁵⁾.

قال سيبويه: "فأما النَّعْتُ الذِّي جَرَى عَلَى المَنْعُوتِ فَقَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ قَبْلُ، فَصَارَ النَّعْتُ مَجْرُورًا مِثْلَ المَنْعُوتِ لَأَنَّهُمَا كَالْأَسْمَاءِ الْوَاحِدَةِ"⁽⁸⁶⁾.

وتدخل الصفة على الجملة للتفرقة بين المتشابهين في التسمية ، والفائدة منه: التخصيص ، والتفضيل، فإذا كان الموصوف نكرةً فالفائدة منه التفضيل⁽⁸⁷⁾، والنَّعْتُ على أقسام ثلاثة: حقيقي، ومجازي، وسببي، والذي يخصنا هنا النَّعْتُ الحقيقي " وهو الجاري على ما قبله، الرافع لضميره نحو: مررت بـ رجل العالم"⁽⁸⁸⁾، ولابد لكل نَعْتٍ من موافقة المَنْعُوتِ في وجهه الإعراب، وفي التعريف والتَّكْرِيرِ ، والأصل

في النعت أن يكون مشتقاً كأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم التفضيل وصيغ المبالغة، وقد يجيء على غير الأصل كمجيء اسمًا جامداً نحو: مررت بـرجل ذي مال^(٨٩)، وقد يكون النعت جملة قال تعالى: ﴿ وَأَنْقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُؤْتَى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾^(٩٠)، فجملة ترجعون نعت ليوماً وقد يكون النعت شبه جملة^(٩١).

وقد أوضح النحاة أنَّ للصفة أشكالها المختلفة، فقد تقع أشباه الجمل صفةً، ظرفاً كانت نحو: رأيت عصفوراً فوق الشجرة، أو جاراً ومجروراً نحو: رأيت رجلاً في الدار، فأشباه الجمل "فوق، وفي الدار" وقعن في محل صفات، ولهذه الجمل شرطان لتكون صفات:

أحدهما: أنْ تؤدي شبه الجملة فائدة تجعلها تحقق غرضاً معنوياً جديداً، فلا يصح القول: جاء رجل عنك، ولا رأيت رجلاً فوق.

ثانيهما: فهو أنْ يكون الموصوف نكرة^(٩٢).

والصفة قد تكون بالجملة ولها شروط^(٩٣):
أحدهما: أن يكون الموصوف نكرة .

ثانيهما: أن تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطه بالموصوف أما ملفوظ أو ملحوظ.

ثالثهما: أن تكون الجملة خبرية، أي: تحتمل الصدق والكذب ، ولا يجوز أن تقع جملة إنشائية موقع الصفة نحو: مررت بـرجل اضربه.

يتبين مما سبق أنَّ الإتيوبي موافق لما ذكره النحاة من مجيء الصفة في محل جر

المطلب الثالث

البدل

عرفه سيبويه بقوله : "هذا بابٌ من الفعل يستعملُ فِي الاسم ثُمَّ يبدل مكان ذلك الاسم اسْمَ آخَرَ فَيَعْمَلُ فِيهِ كَمَا عَمِلَ فِي الْأُولِي وَذَلِكَ قَوْلُكَ: رَأَيْتُ قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ" (٩٤).

وُعرفه الشِّيخُ الْأَزْهَرِي (ت: ٩٠٥ هـ) بِأَنَّهُ: "هُوَ التَّابُعُ الْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ مُتَبَعُهُ نَفِيًّا أَوْ إِثْبَاتًا بِلَا وَاسْطَةٍ" (٩٥).

أولاً: بدل كل من كل: بدل الشيء مما يُطابق معناه ، ويسمى بالبدل المُطابق (٩٦)؛ لأنَّه يساوي المبدل منه في المعنى (٩٧)، ومنه قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَهْدَنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْضَّالِّينَ ۝﴾ (٩٨).

وأورده الإتيوببي مثلاً على هذا النوع من البدل منها (أَبْنَاءُ سَبَائِيَا الْأَمْمِ) "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ" ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: لَمْ يَرَنْ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُعْتَدِلًا، حَتَّى نَشَأَ فِيهِمُ الْمُوْلَدُونَ أَبْنَاءُ سَبَائِيَا الْأَمْمِ، فَقَالُوا بِالرَّأْيِ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا" (٩٩).

فقال الإتيوببي بقوله: (أَبْنَاءُ سَبَائِيَا الْأَمْمِ) بدلٌ من "الموْلَدُونَ" (١٠٠).

يرى ابن مالك أن تسمية "بدل الكل من الكل" لا تتناسب مع جميع الحالات، حيث يمكن أن يكون البديل مطابقاً للمبدل منه في المعنى دون أن يكون له أجزاء، وكمثال على ذلك، يُستدل بالإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى، كما في قراءة "إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ" ، بناءً على ذلك، اقترح ابن مالك تسمية "بدل المطابقة" كتسمية أكثر شمولاً لهذا النوع من البدل (١٠١).

يتميز بدل الكل أو بدل المطابقة بأنه لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمبدل منه؛ لأنه يتطابق معه في المعنى. كما لا يقدم بدل الكل على المبدل منه؛ لأنه لا يمكن تحديد أيهما هو المعتمد دون توضيح⁽¹⁰²⁾.

تكمن فائدة بدل الكل في البيان والوضوح، حيث يساعد في تقديم معلومات إضافية أو توضيحية حول المبدل منه. على سبيل المثال، في جملة "مررت بأخيك زيد"، يمكن أن يكون الشخص يعرف أن له أخاً لكن لا يعرف اسمه، أو يعرف الاسم لكن لا يعرف صلة القرابة⁽¹⁰³⁾.

ثانياً: البدل المباین (بدل إضراب):

عن الشعبي، قال: لما قدم عدي بن حاتم الكوفة، أتتنيه في نفر من فقهاء أهل الكوفة، فقلنا له: حدثنا ما سمعت من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: أتت النبي - صلى الله عليه وسلم -، فقال: يا عدي بن حاتم، أسلمت تسلّم، قلت: وما الإسلام؟ فقال: تشهد أن لا إله إلا الله، وأنني رسول الله، وتومن بالآيات كلها، خيرها وشرها، حلوها ومرها"⁽¹⁰⁴⁾.

قال الإتيوبي: "حلوها ومرها" (حلوها ومرها) بالجر أيضا بدل إضراب، أو معطوف على ما قبله، بتقدير حرف العطف، وهو جائز عند بعض النحاة⁽¹⁰⁵⁾.

"هو ما لا ملابسة بينه وبين الأول، أي: المبدل منه بوجه ما، بل ببيانه لفظاً ومعنى، وهذا شبه بالمعطوف ببل"⁽¹⁰⁶⁾.

قال سيبويه: ولا يجوز أن تقول:رأيت زيداً أباً، والأب غير زيد، لأنك لا تبيئه بغيره ولا بشيء ليس منه. وكذلك لا تنتهي الاسم توكيداً وليس بالأول ولا شيء منه، فإنما تنتهي وتوكده متنها بما هو منه أو هو هو. وإنما يجوز رأيت زيداً أباً ورأيت عمراً،

أن يكون أراد أن يقول: رأيُتْ عمراً أو رأيُتْ ابا زيد، فَعَلِطَ أو نَسَى، ثم استدرك كلامه بعد؛ " وإنما أن يكون أَصْرَبَ عن ذلك فَنَحَّاهَ وجعل عمراً مَكَانَه" (107).

وهو ثلاثة أقسام (108): أولاً: بدل إضراب: هو ما يذكر متبعه بقصد، ويسمى أيضاً بدل البداء، وضابطه أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصداً صحيحاً نحو: أكلت خبزاً لحماً، إذا قصدت أولاً الإخبار بأنك أكلت خبزاً ثم بدا لك أن تخبر أنك أكلت لحماً أيضاً (109).

ثانياً: بدل غلط: ما ذكر فيه الأول من غير قصد، بل سيق إليه اللسان، أي: فهو بدل عما ذكر غطأ.

ثالثاً: بدل نسيان: هو ما يقصد ذكر متبعه أيضاً، ثم يتبين بعد ذلك فساد قصده كجاءنى زيد بكر، قصدت أن تخبر أولاً بمجرى زيد، فلما ذكرته تتبين لك فساد قصده وأن الصواب الإخبار بمجيء بكر.

وما أشار إليه الإتيובי من أنواع البدل هو البدل المباین ومن اقسامه بدل الإضراب جاء مجروراً وهو مناسب لما أشار إليه من الاحتمال الثاني وموافق للنحوة في ذكره.

الخاتمة

عرضت في هذه الدراسة لحياة الزمخشري بشكل موجز ومحصر، ثم ذكرت أشهر مؤلفاته النحوية واللغوية. وقد ركزت هذه الدراسة على مناقشة المسائل النحوية التي تتعلق بالتواجد التي تطرق إليها الإتيובי في مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه عرضت في هذه الدراسة لحياة الزمخشري بشكل موجز ومحصر، ثم ذكرت أشهر مؤلفاته النحوية واللغوية. وقد ركزت هذه الدراسة على مناقشة المسائل النحوية التي تتعلق بالتواجد التي تطرق إليها الإتيובי في مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه.

وقد التزمت في هذه الدراسة أسلوب البحث العلمي وتحري الحقيقة العلمية واقتاصها التي وجدتها، وقد خرجت هذه الدراسة بنتائج أهمها:

١- إن الإتيوبي نحوی ولغوی كبير بلغ مكانة عالية في نفوس معاصريه والذين من بعدهم على السواء.

لقد كان الإتيوبي يأخذ بآراء البصريين، كما وافقهم في كثير من المواقف ولكن لا يعني هذا أنه ملازم الجميع أقوالهم بل قد يخالفهم إلى رأي الكوفيين أو غيرهم.
الهؤامش:

(١) ينظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (١/٦٧٣,٥,١)، وصفحات مضيئة من حياة العلامة محمد بن علي الإتيوبي (١٣).

(٢) ينظر : معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (٩١) .

(٣) ينظر: صفحات مضيئة من حياة العلامة محمد بن علي الإتيوبي (١٣)

(٤) ترجمة محمد علي آدم (١) ، وينظر : إضاءات من حياة الشيخ محمد الإتيوبي (١)، وإتحاف النباء بما كان شيخنا الإتيوبي سيعقد له إملاء (١٣) .

(٥) ينظر: صفحات مضيئة(١٥)، وإضاءات من حياة الشيخ(٥).

(٦) إتحاف النباء بما كان شيخنا الإتيوبي سيعقد له مجلس إملاء (٢٠ - ١٤)، وينظر : ترجمة محمد بن علي آدم (١) .

(٧) إتحاف النباء بما كان شيخنا الإتيوبي سيعقد له مجلس إملاء ، وإضاءات من حياة الإتيوبي ، والإمام الإتيوبي في ذخيرة العقبى ، الباحثة : راوية بنت عمر الجعدي ، ماجستير حديث وعلومه .

(٨) إضاءات من حياة محمد الإتيوبي (٢).

(٩) ينظر: إضاءات من حياة محمد الإتيوبي (٤٠ - ١٤)، وترجمة محمد بن علي آدم (٤٠ - ٥) .

(١٠) ألفية العلل (٦٣ - ٦٢).

١١ - إتحاف النباء بما كان شيخنا الإتيوبي سيعقد له مجلس إملاء (٢٢) ، وينظر: إضاءات من حياة الإتيوبي (١٦ و ١٧).

- (12) الكتاب (٤٢١/١) .
- (13) ينظر: الاصول في النحو (١٩/٢) .
- (14) رسالة الحدود للرمانى (٦٨) .
- (15) المفصل في صنعة الاعراب (١٤٣) .
- (16) شرح المفصل (٢١٨/٢) .
- (17) شرح ابن عقيل (١٩٠/٣) .
- (18) التعريفات (٧١) .
- (19) المصدر نفسه (٧١) .
- (20) مشارق الأنوار الوهاجة (٢١/١) .
- (21) ينظر: شرح الحدود (ص: ٢٥٤) .
- (22) ينظر: الكشاف (٥٤٦/٢) .
- (23) سورة إبراهيم، الآية (١٦) .
- (24) ينظر: شرح التسهيل (٣٢٨/٣) .
- (25) ينظر: شرح الكافية الشافية (١١٩٥/٣)، وارتشاف الضرب (١٩٤٣/٤)، وشرح الأشموني (٣٥٧/٢) .
- (26) ينظر: الكتاب (١٨٦/٢)، ومكانة الخليل في النحو العربي (ص: ١٦٤) .
- (27) ينظر: الاشباه والنظائر (٢٠٩/٢) .
- (28) شرح الحدود (ص: ٢٧٢)، وينظر: أوضح المسالك (٣١٧/٣) .
- (29) شرح المفصل (٢٧٦/٢) .
- (30) ينظر: شرح الكافية الشافية (١٢٠٣/٣) .
- (31) ينظر: الكتاب (٤٣٥، ٤٣٤/١) .
- (32) ينظر: أوضح المسالك (٣/٣، ٢١٨، ٢١٧)، وشرح الإشموني (٢/٣٦١) .
- (33) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/٩١٩)، وشرح الرضي على الكافية (١٩٥/٢) .
- (٣٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/٥٣٥ .
- (٣٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٥٦/١ .
- (٣٦) الكتاب: ٢٤٥/٢ .
- (٣٧) ينظر: المقضب: ٤/١١١ .
- (٣٨) ينظر: الأصول: ١/٣٠٧ .
- (٣٩) ينظر: شرح السيرافي: ٢/٤٧٢ .

- (٤٠) ينظر: الإيضاح العضدي، ص: ١١٦، شرح المفصل: ٦٧/٨، شرح الكافية للرضي:
٣٥٣/٤.
- (٤١) شرح المفصل: ٦٧/٨.
- (٤٢) شرح الكافية للرضي: ٣٥٣/٤.
- (٤٣) التبيه على مشكلات أبيات الحماسة، ص: ٢٨ - ٣٠.
- (٤٤) شرح الجمل: ١/٤٥٢.
- (٤٥) أوضح المسالك: ١/٣٥٨.
- (٤٦) سنن ابن ماجه (٨/١).
- (٤٧) مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه (١)
. (٢٧٠)
- (٤٨) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (١٢/١).
- (٤٩) ينظر: الإنصاف (٤٧٥/٢).
- (٥٠) ينظر: الكتاب (٣٧٩/٢)، وشرح اللمع في النحو للواسطي الضرير (١٢٨)،
والأنصاف (٤٧٧/٢)، وائتلاف النصرة (٦٣).
- (٥١) المائدة: الآية (٦٩).
- (٥٢) ينظر: اعراب القرآن للحناس (٥١٠/١) نفلا عن كتاب المسائل الكبيرة للأخفش.
- (٥٣) ينظر: اللمع (١٨٢).
- (٥٤) ينظر: المقتضب (٢١٠/٣).
- (٥٥) ينظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج (٣٠٢/٢).
- (٥٦) ينظر: الأصول في النحو (٣٣٨/٢).
- (٥٧) ينظر: الإيضاح العضدي (٣٦).
- (٥٨) ينظر: شرح اللمع (٢٦٩).
- (٥٩) ينظر: وشرح اللمع للواسطي الضرير (١٢٨)، ولأنصاف (٤٧٧/٢)، المفصل (١٢٨/٢).
- (٦٠) ينظر: معاني القرآن (٣٠٤/١)، نفسه (٩٥/٣)، وتفسير الطبرى (٢٢)
. ، والإنصاف (٤٧٤/٢)، وشرح الكافية للرضي (٣٥٢/٢).
- (٦١)
- (٦٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (٢٦٧/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٤٣/١)
. ، والمقرب (٣١١)، (٥٩٣/٢).
- (٦٣) ديوانه : (١٧٧) ، وينظر : الكتاب (٣٩٠/١)، والخصائص (٣٦٨/٢).

- (64) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٤/٣)، والإنصاف في مسائل الخلاف (٤٧٥/٢)، وشرح ألفية ابن معطى للقواس (٢٩٤/٢).
- (65) سورة النجم، الآية (٦ ، ٧) .
- (66) أوضح المسالك (٥٩) .
- (67) شرح التسهيل (٣٠٦/٣).
- (68) ينظر: الكتاب (٤٩/٢)، وهمم الهوامع (١٤٥/٣).
- (69) ينظر: معاني القرآن للفراء (٤٧١/١).
- (70) ينظر: الباب (٤٤/١).
- (71) ينظر: البسيط في شرح الجمل (٢٩٧/١)، وشرح التصریح على التوضیح (١١٢/٢).
- (72) شرح الحدود (ص: ٢٥٢).
- (73) ينظر: ارتشاف الضرب (١٩١٠، ١٩٠٨/٤)، وشرح ابن عقیل (١٩٥/٣).
- (74) سنن ابن ماجة (١٨/١).
- (75) مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه (٢/٥٥).
- (76) ينظر: الخصائص (٢٦/٣)، والإنصاف في مسائل الخلاف (٣٥٦، ٣٥٧/٢).
- (77) ينظر: شرح التصریح (٦٩١/١)، وشرح المفصل (١٦٩/٢).
- (78) شرح المفصل (١٦٨/٢).
- (79) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٨٦/٢)، والإنصاف في مسائل الخلاف (٣٥٧، ٣٥٦/٢).
- (80) سورة يوسف، الآية (١٠٩).
- (81) من الحماسة (٧٧)، وخزانة الأدب (٣٠٢/٨).
- (82) ينظر: شرح التسهيل (٢٣١/٣)، وحاشية الصبان على الأشموني (٢٥٨/١).
- (83) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (٣١٧٣/٧).
- (84) سنن ابن ماجة (٢٢/١).
- (85) مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه (٢/٢٢٠).
- (86) الكتاب (٤٢١/١).
- (87) ينظر: جامع الدروس العربية (٢٢٢/٣).
- (88) شرح الحدود في النحو (٢٥٢).

- (89) ينظر: ارتشاف الضرب (٤)، وشرح ابن عقيل (٣/١٩٥).
- (٩٠) سورة البقرة، الآية (٢٨١).
- (٩١) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/١١٥٥)، وشرح الأشموني (٢/٣٢٠).
- (٩٢) ينظر: شرح الأشموني (٢/٣٢٠)، والنحو الوافي (٣/٤٧٦).
- (٩٣) ينظر: اللمحۃ (٢/٧٢٩)، وأوضاع المسالک (٣/٢٧٥, ٢٧٨)، وشرح شذور الذهب للجوجري (٢/٧٧١-٧٧٢).
- (٩٤) الكتاب (١/١٥٠).
- (٩٥) شرح التصريح (٢/١٩٠).
- (٩٦) ينظر أوضاع المسالک (٣/٣٦٤)، وشرح ابن عقيل (٣/٢٤٩)، وشرح الاشموني (٣/٣٦).
- (٩٧) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٢٧٦)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/١٠٣٦).
- (٩٨) سورة الفاتحة ، الآية (٧,٦).
- (٩٩)
- (١٠٠) مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه (٢/١٩٥).
- (١٠١) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٢٧٦)، وشرح الاشموني (٣/٤).
- (١٠٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٢/١٩٢).
- (١٠٣) ينظر : همع الهوامع (٥/٢٢٢) .
- (١٠٤) سنن ابن ماجه (١/٣٤).
- (١٠٥) مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه (٢/٥٥٣).
- (١٠٦) شرح كتاب الحدود في النحو (٢٦٧).
- (١٠٧) الكتاب (١/١٥٠, ١٥١).
- (١٠٨) ينظر: البهجة المرضية على ألفية ابن مالك (٣٦٤)، وشرح كتاب الحدود في النحو (٢٧٠)، وأوضاع المسالک (١/٤٠٣).
- (١٠٩) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٢٧٧)، وأوضاع المسالک (٣/٣٦٧)، وحاشية الصبان (٣/١٨٧).

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الحديث النبوي الشريف

١. ابن ماجه القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الريعي. سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر ، ١٣٧٢ هـ.

ثالثاً: المصادر التراثية

١. ابن الأباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق ، ١٤٠٠ هـ.

٢. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤٠٨ هـ.

٣. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، بدون تاريخ.

٤. ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب. تحقيق: علي حمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ.

٥. ابن عصفور، علي بن مؤمن. شرح الجمل. تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق ، ١٤٠٧ هـ.

٦. ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح التسهيل. تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختار، دار هجر، القاهرة ، ١٤١٠ هـ.

٧. ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، ١٤٠٢ هـ.

٨. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، دمشق ، ١٤٢٤ هـ.

٩. الأخشن الأوسط، سعيد بن مسعدة. المسائل الكبيرة. تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المأمون للتراث، دمشق ، ١٤١١ هـ.

١٠. الأشموني، نور الدين علي بن محمد. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون تاريخ.

١١. الأزهري، خالد بن عبد الله. التصريح على التوضيح. دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٢١ هـ.

١٢. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٤١٨ هـ.

١٣. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. اللῆمة في النحو. تحقيق: عبد الله محمد الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٣ هـ.
١٤. الزمخشري، محمود بن عمر. المفصل في صنعة الإعراب. تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المأمون، دمشق، ١٤٠٧ هـ.
١٥. الزمخشري، محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
١٦. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. البهجة المرضية على ألفية ابن مالك. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩ هـ.
١٧. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. الأشباء والنظائر. تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١ هـ.
١٨. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. هموم الهوامع في شرح جمع الجواب. تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٥ هـ.
١٩. السيوطي، عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ.
٢٠. الطبرى، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آى القرآن. تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠ هـ.
٢١. الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف، القاهرة، ١٣٩٢ هـ.
٢٢. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. معاني القرآن وإعرابه. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨ هـ.
٢٣. القواس، علي بن محمد. شرح ألفية ابن معطٍ. تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الشاعي، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٤ هـ.
٢٤. المرادي، الحسن بن قاسم. توضيح المقاصد والمصالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ.
٢٥. محمد بن علي الإتيوبي. ذخيرة العقبى في شرح المجتبى. دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤٢٥ هـ.
٢٦. السندي، محمد بن عبد الهادى. مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن ابن ماجه. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤ هـ.

رابعاً: المصادر الحديثة

١. الإتيوبي، محمد بن علي. *ألفية العلل*. دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤٣٥ هـ.
٢. الجرجاني، علي بن محمد. *التعريفات*. تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
٣. الغلاياني، مصطفى. *الجامع لدروس العربية*. دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
٤. حسن، عباس. *النحو الوفي*. دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٨ م.
٥. الجعديي، راوية بنت عمر. *إتحاف النباء بما كان شيخنا الإتيوبي سيعقد له مجلس إملاء*. دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤٤٠ هـ.
٦. صفحات مضيئة من حياة العالمة محمد بن علي الإتيوبي. مؤلف معاصر، دار ابن الجوزي، الرياض، بدون تاريخ.
٧. مكانة الخليل في النحو العربي. بحث أكاديمي منشور، مجلة علمية محكمة، بدون تاريخ.

Sources and References

First: The Qur'an

Second: Prophetic Hadith

1. Ibn Majah al-Qazwini, Abu Abdullah Muhammad ibn Yazid ibn Majah al-Rabi. *Sunan Ibn Majah*. Edited by: Muhammad Fuad Abdul-Baqi, Dar Ihya' al-Kutub al-'Arabiyyah – 'Isa al-Babi al-Halabi & Co., Egypt, 1372 AH.

Third: Heritage Sources

1. Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat Abdul-Rahman ibn Muhammad. *Al-Insaffi Masa'il al-Khilaf*. Edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul-Hamid, Dar al-Fikr, Damascus, 1400 AH.
2. Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari. *Al-Usul fi al-Nahw*. Edited by: Abdul-Hussain al-Fatli, Maktabat al-Risalah, Beirut, 1408 AH.
3. Ibn Aqil, Abdullah ibn Abdul-Rahman. *Sharh Ibn Aqil 'ala Alfiyyat Ibn Malik*. Edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul-Hamid, Dar al-Turath, Cairo, no date.
4. Ibn Asfur, Ali ibn Mu'min. *Al-Muqarrab*. Edited by: Ali Hamid, Maktabat al-Khanji, Cairo, 1420 AH.
5. Ibn Asfur, Ali ibn Mu'min. *Sharh al-Jumal*. Edited by: Fakhr al-Din Qabawah, Dar al-Fikr, Damascus, 1407 AH.

6. Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah. *Sharh al-Tahsil*. Edited by: Abdul-Rahman al-Sayyid, Muhammad Badawi al-Makhtun, Dar Hijr, Cairo, 1410 AH.
7. Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah. *Sharh al-Kafiyeh al-Shafiyyah*. Edited by: Abdul-Mun'im Ahmad Hureidi, University of Umm al-Qura, Makkah, 1402 AH.
8. Ibn Hisham al-Ansari, Abdullah ibn Yusuf. *Awjah al-Masalik ila Alfiyyat Ibn Malik*. Edited by: Yusuf al-Shaykh Muhammad al-Baqi, Dar al-Fikr, Damascus, 1424 AH.
9. Al-Akhfash al-Awsat, Said ibn Mas'ada. *Al-Masail al-Kabirah*. Edited by: Fakhr al-Din Qabawah, Dar al-Mamun li al-Turath, Damascus, 1411 AH.
10. Al-Ashmuni, Nur al-Din Ali ibn Muhammad. *Sharh al-Ashmuni 'ala Alfiyyat Ibn Malik*. Edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul-Hamid, Dar Ihya' al-Kutub al-'Arabiyyah, Cairo, no date.
11. Al-Azhari, Khalid ibn Abdullah. *Al-Tasrih 'ala al-Tawdih*. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1421 AH.
12. Abu Hayyan al-Andalusi, Muhammad ibn Yusuf. *Irtishaf al-Darb min Lisan al-'Arab*. Edited by: Dr. Rajab Othman Muhammad, Maktabat al-Khanji, Cairo, 1418 AH.
13. Abu Hayyan al-Andalusi, Muhammad ibn Yusuf. *Al-Lamha fi al-Nahw*. Edited by: Abdullah Muhammad al-Juburi, Matba'at al-Irshad, Baghdad, 1393 AH.
14. Al-Zamakhshari, Mahmoud ibn Umar. *Al-Mufassal fi Sana'at al-I'rab*. Edited by: Fakhr al-Din Qabawah, Dar al-Mamun, Damascus, 1407 AH.
15. Al-Zamakhshari, Mahmoud ibn Umar. *Al-Kashaf 'an Haqa'iq Ghawamid al-Tanzil*. Dar al-Ma'rifah, Beirut, no date.
16. Al-Suyuti, Jalal al-Din Abdul-Rahman. *Al-Bahjah al-Mardiyah 'ala Alfiyyat Ibn Malik*. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1409 AH.
17. Al-Suyuti, Jalal al-Din Abdul-Rahman. *Al-Ashbah wa al-Nazair*. Edited by: Muhammad al-Mu'atasim Billah al-Baghdadi, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1411 AH.
18. Al-Suyuti, Jalal al-Din Abdul-Rahman. *Hama' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami'*. Edited by: Abdul-'Aal Salem Makram, Dar al-Buhuth al-'Ilmiyyah, Kuwait, 1405 AH.
19. Al-Sibawayh, Amr ibn Osman. *Al-Kitab*. Edited by: Abdul-Salam Muhammad Haroun, Maktabat al-Khanji, Cairo, 1408 AH.
20. Al-Tabari, Muhammad ibn Jarir. *Jami' al-Bayan 'an Ta'wil Ayat al-Qur'an*. Edited by: Ahmad Shakir, Maktabat al-Risalah, Beirut, 1420 AH.

21. Al-Farra', Yahya ibn Ziyad. *Ma'ani al-Qur'an*. Edited by: Ahmad Yusuf al-Najati and others, Dar al-Misriyah li al-Ta'lif, Cairo, 1392 AH.
22. Al-Zajjaj, Abu Ishaq Ibrahim ibn al-Sari. *Ma'ani al-Qur'an wa I'rabuhu*. Edited by: Abdul Jalil Abduh Shalabi, 'Alam al-Kutub, Beirut, 1408 AH.
23. Al-Qawas, Ali ibn Muhammad. *Sharh Alfiyyat Ibn Ma'ti*. Edited by: Muhammad ibn Abdul-Rahman al-Shay'a, Dar al-Sumai'i, Riyadh, 1424 AH.
24. Al-Maradi, Hassan ibn Qasim. *Tawdhibh al-Maqasid wa al-Masalik bi Sharh Alfiyyat Ibn Malik*. Edited by: Abdul-Rahman al-Sayyid, Muhammad Badawi al-Makhtun, Dar Hijr, Cairo, 1424 AH.
25. Muhammad ibn Ali al-Atiyubi. *Dhakhira al-'Aqba fi Sharh al-Mujtaba*. Dar Ibn al-Jawzi, Riyadh, 1425 AH.
26. Al-Sindi, Muhammad ibn Abdul-Hadi. *Mashariq al-Anwar al-Wahhaja wa Mataali' al-Asrar al-Bahhaja fi Sharh Sunan Ibn Majah*. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1424 AH.

Fourth: Modern Sources

1. Al-Atiyubi, Muhammad ibn Ali. *Alfiyyat al-'Illal*. Dar Ibn al-Jawzi, Riyadh, 1435 AH.
2. Al-Jurjani, Ali ibn Muhammad. *Al-Ta'rifat*. Edited by: Ibrahim al-Abyari, Dar al-Kitab al-'Arabi, Beirut, 1405 AH.
3. Al-Ghaliyani, Mustafa. *Al-Jami' li Durus al-'Arabiyyah*. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, no date.
4. Hassan, Abbas. *Al-Nahw al-Wafii*. Dar al-Ma'arif, Cairo, 2008 CE.
5. Al-Jaidi, Rawiya bint Umar. *It'haf al-Nubala' bima Kana Shaykhuna al-Atiyubi Sayu'qid Lahu Majlis Imla'*. Dar Ibn al-Jawzi, Riyadh, 1440 AH.
6. *Pages of Light from the Life of the Scholar Muhammad ibn Ali al-Atiyubi*. Contemporary Author, Dar Ibn al-Jawzi, Riyadh, no date.
7. *The Status of Al-Khalil in Arabic Syntax*. Published Academic Research, Peer-Reviewed Scientific Journal, no date.